نواب عمالة وهران بين 1936-1954: مسالك ومواقف

حمزي كمال. محاضر "أ"

جامعة الجزائر-2

ملخص

يتناول هذا المقال نواب عمالة وهران في البرلمان الفرنسي، من سنة 1936، سنة قيام حكومة "الجبهة الشعبية" في فرنسا، إلى سنة 1954، سنة تفجير حرب التحرير في الجزائر، مرورا بسنة 1946، سنة تأسيس الجمهورية الرابعة بفرنسا، و مدى تمثيلية هذا البرلمان كإطار "شرعي" و "ديمقراطي" لمناقشة، بل و التصويت و المصادقة على قوانين تخص عمالة وهران كعمالة فرنسية و الجزائريين المسلمين لتلك العمالة، كـ "مواطنين" فرنسيين نظرا لقلة تمثيلية العمالات الجزائرية، بصفة عامة، و لعمالة وهران، بصفة خاصة، و لاتمثيلية النواب "الأوروبيين" لمصالح السكان الأساسيين لتلك العمالة كونهم منتخبون من و لـ الأقلية من المتميزين ألا و هم المستوطنين، و هو ما سيتبين من خلال مساراتهم السياسية والإدارية.

كلمات مفتاحية: النواب؛ التمثيل لنيابي؛ عمالة وهران؛ البرلمان الفرنسي؛ حكومة "الجبهة الشعبية"؛ الجمهورية الرابعة؛ غلام الله العريبي؛ أحمد بزغود مكي؛ محمد مختاري؛ عبد القادر محداد

Abstract:

« Deputies department of Oran 1936-1954 : routes and posted »

This article milked of the representation of the department of Oran within the french parliament, of 1936, year of the constitution of the government of “people’s Front” in France, until 1954, year of the release of the national liberation war in Algeria, passing through the year 1946, year of the constitution of the 4th in France, and the representativeness even of this parliament as a « legal » and « democratic » framework for the discussion even the vote and the approval of laws concerning the department of Oran, as a french department and Muslims Algerians of this same department as French citizens within sight of under representativeness of the algerian departments in a general way, and this department particulary, and nonthe representativeness of the « european » deputies interestes of the principal populations of this department, since they are elected by and for only minority of the priviligid people who are the « colonists », and his according to their political and administrative routes.

Key words:

Deputies; Department of Constantine; French parliament; 3th republic in France; government of “people’s front”; 4th republic in France; Gholamallah

1. تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

لقد حوّل مرسوم 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاث القديمة إلى عمالات ، تضم كل واحدة أراض مدنية تُسيّر من طرف المحافظ مباشرة، وأراض عسكرية تسير من طرف ضابط عام تابع للمحافظ، وقد أخذت مساحة الأراضي العسكرية تتقلص إلى غاية إلغاءها النهائي في سنة 1923، إلّا أنّ تلك العمالات الواسعة، و التي كانت تغطي كل الجزائر المحتلة من طرف فرنسا، حُدّدت بقانون 24 ديسمبر 1902 الذي خلق أرضي الجنوب، فمن سنة 1902 و إلى سنة 1956 يمكن أن نميز بين الجزائر الشمالية المقسمة إلى ثلاث عمالات: الجزائر، وهران و قسنطينة، و الجزائر الجنوبية المقسمة إلى أربع أراض (COLLOT, 1987)[1]: غرداية، عين الصفراء، توقرت و الواحات، و تكون أراضي الجنوب وحدة إدارية منفصلة لها شخصية قانونية و ميزانية خاصة[2]، على رأس كل واحدة من الأراضي الأربع ضابط سام، معين بمرسوم من الحاكم العام، يمارس صلاحيات محافظ تحت سلطة الحاكم العام.

و إذا كانت العمالات الجزائرية الثلاث تذكر بالمناطق الإدارية بـ فرنسا، حيث تحمل نفس التسمية، غير أنّ لها حقيقة تختلف إلى حدّ بعيد عنها كما يوضحه الجدول الآتي:

مساحة و سكان الدوائر العمالية لـ الجزائر سنة 1936(COLLOT, 1987) :

	المساحة: كلم^2	السكان: ن
عمالة الجزائر	52.660	2.420.000
عمالة وهران	67.329	1.223.000
عمالة قسنطينة	87.503	2.514.000
مجموع الجزائر الشمالية	207.490	5.977.000
أراضي الجنوب (قانون 24- 12- 1902)	1.987.600	633.000
المجموع العام	2.195.000	6.610.000

[1] - و ذلك حسب مرسوم 14 اوت 1905.
[2] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905.

فالعمالة بـ فرنسا لها في المعدل مساحة تقدر بـ 6.000 كلم^2 و سكانها 400.000 نسمة، العمالات الجزائرية لها مساحة من 10 إلى 14 مرة أكثر اتساعا، و سكانا من 4 إلى 7 مرات أكثر، لكن مع ذلك لها إدارة مماثلة لإدارة عمالة فرنسية: أي أنّ الجزائر الشمالية كانت تعاني نقصا إداريا كبيرا(COLLOT, 1987) ، كما كانت تعاني من التهميش على مستوى التمثيل البرلماني كما يوضحه الجدول التالي:

تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1871-1940(GUEDRA, 1988):

	الجمعية الوطنية 02/01/ 1871	**غرفة النواب 1876-1940**					**مجلس الشيوخ 1876- 1940**
	قانون 02/01/ 0871	**قانون 11/30/ 1875**	**قانون 04/08/ 1879**	**قانون 07/28/ 1881**	**قانون 07/21/ 1927**	**قانون 03/20/ 1936**	**قانون 02/24/ 1875**
عمالة الجزائر	**2**	**1**	**-**	**2**	**3**	**4**	**1**
عمالة وهران	**2**	**1**	**-**	**2**	**3**	**3**	**1**
عمالة قسنطينة	**2**	**1**	**-**	**2**	**3**	**3**	**1**

فعلى الرغم من أنّ الجزائر استفادت من رفع المقاعد المخصصة لها في غرفة النواب، و التي انتقلت من ستة حسب قانون جويلية 1881، إلى تسعة أعضاء بموجب قانون جويلية 1927، بمعدل ثلاثة عن كل عمالة من العمالات الثلاث، هذا في حين بقيت الجزائر لا تحظى سوى بـ ثلاثة أعضاء فقط في مجلس الشيوخ، بمعدل واحد عن كل من العمالات الثلاث، و ذلك منذ قانون فيفري 1875 كما يوضحه الجدول، و هو تمثيل ضئيل، غير كاف و غير كامل و غير نافع، لا يتناسب مع نسبة السكان الأهالي المسلمين؛ و يتناقض مع المساعي الجزائرية الرامية لـ " الحصول على تمثيل سياسي يتناسب مع أهميتها العددية "(NOUSHI, 1962).

إثر تشريعيات 26 أفريل و 3 ماي 1936 تشكلت حكومة "الجبهة الشعبية" من ائتلاف الأحزاب و المنظمات السياسية و الاجتماعية اليسارية، تجمع بين الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية (S.F.I.C)، الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) و الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S) و نقابة ك.ع.ع (C.G.T)، تحصلت فيها بنسبة 60 % من مجموع مقاعد البرلمان كما فازت بأربع من مجموع عشر مقاعد مخصصة لـ الجزائر. و لقد أسفرت تشريعيات أفريل–مايو 1936 على النتائج التالية(BERGASSE, 1967):

اليمين: 94 نائبا منهم:	الوسط: 133 نائبا منهم:	اليسار 337 نائبا منهم:
41 الفدرالية الجمهورية	42 جمهوريون من اليسار	108 راديكاليون اشتراكيون
8 الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F)	38 اليسار الديمقراطي	29جمهوريون اشتراكيون
54 مستقلون	27 الديمقراطية الشعبية	148 الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)
	26 محتلف	72 الحزب الشيوعي
المجموع: 618 نائب.		

تشكلت حكومة "الجبهة الشعبية" و كانت تضم "ليون بلوم"(Léon BLUM) رئيسا للمجلس، و "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)، نائب كاتب الدولة للداخلية مكلف بالشؤون الجزائرية، "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) الذي لقبه المستوطنون بـ "فيولَت العربي" كونه كان يؤيد الأهالي الجزائريين في نظرهم، و هو صاحب مشروع 3 جويلية 1931، وزير دولة، و "ماريس موتي" (Marius MOUTET)، صاحب تقرير مارس 1918، وزيرا للمستعمرات – وزارة لم تكن الجزائر تابعة لها – خبير بشؤون المستعمرات عامة و بالشؤون الجزائرية خاصة. و قد أثارت تلك الحكومة في الجزائر و في كامل شمال إفريقيا " انفجار فرحة كبيرة "(ABBAS, 1962) لأنها أحزابا و شخصيات كانت دوما تطالب مزيدا من "العدالة" و "الكرامة" لـ "أهالي شمال إفريقيا" ما دام كانت في المعارضة ها هي الآن في السلطة و بأغلبية برلمانية كبيرة تؤهلها لتطبيق وعودها الانتخابية.

2-1 نواب عمالة وهران في البرلمان الفرنسي 1936-1946

بعد التطرق لتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي علينا أولا التعرف على ممثلي عمالة وهران في البرلمان الفرنسي و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير عمالة وهران، و بمستقبل سكانها و

بمصالحهم الإستراتيجية. فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خولوا لأنفسهم حق تمثيل عمالة وهران و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة عمالة وهران و أوصياء على مصالح سكانها؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال بطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية و السياسية.

1-2-1 في غرفة النواب:

مثل عمالة وهران بعد تشريعيات أفريل-مايو 1936: "بول سوران" (Paul SAURIN)، "روني أنجالبرت" (René ENJALBERT) و "ماريِس دبوا" (Marius DUBOIS). فقدأُعيد انتخاب "سوران" (SAURIN) و"أنجالبر"(ENJALBERT) و"دبوا"(DUBOIS) .

-"سوران"(SAURIN) و هو من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر، من مواليد الجزائر؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: انتُخب نائبا لعمالة وهران في 1934 بدلا لـ "رو-فرَيسينانغ"-(ROUX FREISSINENG) الذي انتُخب سناتورا؛ رئيس المجلس العام لبلدية وهران سنة 1935؛ رئيس المفوضات المالية(Dictionnaire des parlementaires, T. 8, 1997).

- "أنجالبرت" (ENJALBERT)[1] من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر؛ من مواليد عين تموشنت؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: نائب عمالة وهران (1936-1942)؛ مفوض مالي منذ 1920-1936؛ نائب رئيس بلدية عين تموشنت ثم رئيس بلديتها بين 1919-1940 (Dictionnaire des parlementaires, T. 5, 1900).

- "دبوا"(DUBOIS)، و هو من الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: مستشار عام لعمالة وهران بين 1931-1944 (Dictionnaire des parlementaires, T. 4, 1900). و يُعتبر "دِيرو"(DUROUX)، ممثل عمالة الجزائر، "ب. كِتولي" (P. CUTTOLI)، ممثل عمالة قسنطينة، و "رو-فرَيسينانغ" (ROUX-FREISSINENG) في مجلس الشيوخ مع زملائهم في غرفة النواب: "مالارمي" (MALLARME) من عمالة الجزائر ، "مورينو" (MORINAUD) من عمالة قسنطينة، "سوران" (SAURIN) و "أنجالبرت" (ENJALBERT) من عمالة وهران، كلهم من قائمة اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر، بينما يُعتبر "فيوري" (FIORI)، "ريجيس" (REGIS) من عمالة الجزائر و "دبوا" (DUBOIS) من عمالة وهران المنتخبون الثلاثة من قائمة "الجبهة الشعبية" في غرفة

[1] - و ذلك باعتباره أحد لملاك العقاريين الكبار.

النواب المنبثقة عن تشريعيات أفريل–مايو 1936 و هو ما يدل على أنّ التغيير الذي شهرته فرنسا بعد تلك الانتخابات لم يكن له امتداد في الجزائر و سيكون دون تأثير عليها.

و ما يتبين من ذلك هو استمرارية و مداومة هؤلاء النواب في مناصبهم التمثيلية لـ الجزائر كما يبينه الجدول الآتي، و هو ما يدل على ثقة الاستعمار الفرنسي فيهم مستوطنين و حكومة.

منتخبو الجزائر في غرفة النواب بين 1919–1939 حسب التسلسل الزمني و عن كل عمالة (GUEDRA, 1900):

الجزائر	وهران	قسنطينة
– هوبي (HOUBE) 1912–1919 – فيوري (FIORI) 1919–1928؛ 1932– 1942 – لوفابفر (LEFEBVRE) 1919 –1921 – آبو (ABBO) 1921–1924 – مالارمي (MALLARME) 1924–1939 – لاكييار (LAQUIERE) 1928–1932 – ريكسي (RICCI) 1928–1932 – غاستافينو (GUASTAVINO) 1932–1942 – رِيجيس (REGIS) 1936–1942	– بوتي (PETIT) 1919–1928 – رو–فرَيسينانغ (ROUX–FREISSINENG) 1919–1934 – بريار (BRIERE) 1928–1936 – مول (MOLLE) 1928–1931 – باراس (PARES) 1931–1936 – سوران (SAURIN) 1934–1942 – آنجالبرت (ENJALBERT) 1936– 1942 – دبوا (DUBOIS) 1936–1942	– ج. كِتولي (J. CUTTOLI) 1928–1936 – دوفو (DEVAUD) 1936–1942 – سردا (SERDA) 1932–1942

فبعد تشريعات أفريل–مايو 1936 و وصول حكومة يسارية ائتلافية، لم تكن غرفة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire)، كما كان يترقبه الرأي العام الأهلي للمستعمرات، غرفة مضادة للاستعمار.

احتوت الغرفة على مجموعة استعمارية جد منتظمة، تضع 256 نائبا مقابل 227 في مارس 1930 مع 8 نواب رئيس و 7 أمناء(KADDACHE, vol. 1, 1900) ، و هو ما أكده وزير مستعمرات حكومة "الجبهة الشعبية" "ماريس موتي" (Marius MOUTET) حيث صرح أنّ " البعض يتصور أنّ لدى رجال اليسار حتما إيديولوجية معادية للاستعمار: ربما يستهوي البعض من طرف مثالية أسيء فهمها، لا يرون في التوسع الاستعماري سوى شراسة، عنف و نهب، غير أنّ العدد الأكبر أدرك جيدا الإنجاز الضخم الذي ينبغي القيام به حاملين على محمل الجد المهمة الحضارية التي يمكن أن تتبعها أمة غير متناسية لا لتقاليدها و لا لمبادئها(AGERON, 1900) ".

1–2–2– في مجلس الشيوخ:

مثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ بيار–أرثير رو–فرَيسيناَنغ"–(Pierre–Arthur ROUX–FREISSINENG)، من الإتحاد الديمقراطي و الراديكالي؛ من مواليد 1863 بـ مارسيليا؛ شهادة ليسانس في الحقوق؛ قاضي، محامي، و نقيب المحامين؛ تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات الإدارية و السياسية: مستشار بلدي لـ وهران سنة 1903؛ نائب وهران عدة مرات: 1919؛ 1924؛ 1928؛ و 1932؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي، عضو في العديد من اللجان؛ أداع العديد من المشاريع تخص الجزائر و الجزائريين: إعادة تنظيم المجالس الجزائرية، و ضع الأهالي المسلمين، الاحتفال بمئوية الاحتلال. انتُخب ممثلا لـ وهران في مجلس الشيوخ سنة 1933 إثر وفاة بول سورن؛ أُعيد انتخابه في 1935؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي؛ عضو في العديد من اللجان منها: لجنة الجزائر، و التي أصبح ناب رئيسها سنة 1936 ثم رئيسها سنة 1938؛ كان كثيرا ما يبدي تخوفه من " دسائس الشيوعيين و الاشتراكيين في الجزائر " على حدّ تعبيره (Dictionnaire des parlementaires, T8, 1997).

منتخبو الجزائر في مجلس الشيوخ بين 1919–1939 حسب التسلسل الزمني وعن كل عمالة(GUEDRA, 1900):

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
– دِرو (DUROUX) 1921–1939	– إتيان (ETIENNE) 1920–1921	– ب. كِتولي (P. CUTTOLI) 1920–

	- قاسار (GASSER) 1921-1927 - ب. سوران (P.SAURIN) 1927- 1933 - رو-فرَيسنانغ (ROUX-FREISSINENG) 1933- 1944	1941

مهما يكن و ما يتبين من ذلك هو استمرارية و مداومة هؤلاء النواب في مناصبهم التمثيلية لـ الجزائر كما يبينه الجدول الآتي، و هو ما يدل على ثقة الاستعمار فيهم مستوطنين و حكومة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان تمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي يتضمن قسمين انتخابيين، يضم القسم الأول الفرنسيين غير المسلمين و بعض الفئات من المسلمين، بينما لا يضم القسم الثاني سوى المسلمين فقط. ينتخب القسمان النواب حسب الشروط التالية:

ـ مرسوم 17 أوت 1945، المتخذ تطبيقا لـ أمرية 17 أوت 1945، قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول(J.O.R.F, 1945).

ـ و قد أكد قانون 5 أكتوبر 1946 ذلك الإجراء، و قد ارتفع عدد الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر(Les Institutions, 1947).

ـ مرسوم 8 نوفمبر 1946، المتخذ تطبيقا لـ قانون 31 أكتوبر 1946، و الذي يتوقّع تمثيل الجزائر في مجلس الجمهورية بـ أربعة عشر مستشار بمعدل سبعة لكل قسم، مستوحى من مبدأ المساواة نفسه (Les Institutions, 1947).

ـ تحدد قوانين 27 أكتوبر 1946، 7 جانفي و 4 سبتمبر 1947، و مرسوم 15 نوفمبر 1947، تمثيل الجزائر في جمعية الإتحاد الفرنسي(Les Institutions, 1947).

2- نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي 1946-1954

جرت انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10-16 نوفمبر 1946 و أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي إثرها أول حزب في فرنسا بـ 28% تليه "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P) ثم الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) بـ 18% من الأصوات أي 183 نائبا من الحزب الشيوعي أو القريبين منه،

167 من "الحركة الجمهورية الشعبية"(M.R.P) و 105 من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)(CHEVALLIER, 2001) و تشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم "تجمع اليسار"(Rassemblement des Gauches)، و انتخبت غرفتي الجمعية الوطنية في 16 جانفي 1947 "قَانسان أُوريول" (Vincent AURIOL) (Dictionnaire des ministres, 1900)رئيسا لـ الجمهورية و الذي عيّن "بول راماديي" (Paul RAMADIER) (Dictionnaire des ministres, 1900)[1] رئيسا لـ المجلس، بينما انتخبت الجمعية الوطنية "إدوارد هِرِيو" رئيسا لها (CHEVALLIER, 2001).

و لقد أسفرت تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على النتائج التالية(BERGASSE, 1967):

اليمين: 74 نائبا منهم:	الوسط: 245 نائبا منهم:	اليسار: 284 نائبا منهم:
– 38 PRL	– 162 MRP	– 104 الفرع الفرنسي للأممية العمالية
– 29 مستقلون	– 43 راديكاليون	– 166 الحزب الشيوعي
– 7 فلاحون	– 26 UDSR	– 14 UDR
	– 14 ما وراء–البحر	
المـجمـوع: 618 نـائـــــب		

فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خوّلوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة عمالة وهران و أوصياء على مصالح سكانها ؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثّل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال التطرق لبطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية و السياسية.

[1] - (1888-1961)؛ من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: نائب "آفيرون"(Aveyron) عدة مرات (1928-1932) (1932-1936) (1936-1942)؛ نائب كاتب الدولة للأشغال العمومية و المناجم (1936-1938)؛ وزير العمل في 1938؛ وزير التموين (1944-1945)؛ وزير العدل (1946-1947)؛ رئيس مجلس الوزراء و وزير فرنسا ما وراء البحر سنة 1947؛ وزير الدفاع الوطني (1948-1949)؛ وزير الشؤون الاقتصادية و المالية (1956-1957). أنظر: Dictionnaire des ministres, p. 584

شهدت سنة 1946 مشاركة الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية في انتخابات برلمانية لأول مرة منذ أن وطأت فرنسا أقدامها في الجزائر سنة 1830، و رغم مناورات الإدارة الاستعمارية في الجزائر، إلّا أنها استطاعت أن تبعث بأولى مندوبيها إلى البرلمان الفرنسي للتعبير عن طموحات الشعب الجزائري.

فمنهم هؤلاء المنتخبين؟ ما هي سيرهم المدنية و مسالكهم السياسية؟ ما مدى وزنهم و نفوذهم السياسي؟ هل كانوا ليمثلوا بديلا لمنتخبي المستوطنين؟

2-1 نواب عمالة وهران في الجمعية الوطنية الفرنسية

مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، غلام الله العريبي، أحمد بزغود مكي، محمد مختاري، و عبد-القادر محداد.

- غلام الله العريبي من مواليد 1907 بـ إغيل إيزان، عامل في مصنع للكهرباء و الغاز، مستشار عام لـ كانتون تيارت سنة 1945، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة وهران على "القائمة الديمقراطية المستقلة للإتحاد الفرنسي-الإسلامي"[1]، و عُيّن في عدة لجان منها: العمل و الضمان الاجتماعي، الإصلاح الإداري، العدالة و التشريع، التموين، الداخلية، و المعاشات. اقتصر نشاطه البرلماني على نصّ واحد يتمثل في تقرير مُحرّر باسم لجنة العمل و الضمان الاجتماعي، أداعه في 7 أوت 1947. صوّت الثقة لحكومة "بلوم" (BLUM) في ديسمبر 1946، و لحكومة "راماديي" (RAMADIER) في ماي 1947، غير أنه لم يشارك في التصويت على القانون الأساسي لـ الجزائر في 27 أوت 1947(Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, 1900) .

- أحمد بزغود مكي، من مواليد 1883 بـ "نمورس"(Nemours)، من المحاربين القدامى حيث شارك في الحربين العالميتين، مساعد رئيس بلدية وهران، و رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لمقاطعة وهران، انتُخب سنة 1946 مستشارا عاما لـ مغنية، كما انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة وهران على القائمة "الديمقراطية المستقلة لـ الإتحاد الفرنسي-الإسلامي"[2]، عُيّن في عدة لجان منها: المعاشات، و الذي أصبح نائب رئيسها، و الدفاع الوطني. ينتمي إلى المجموعة الراديكالية-الاشتراكية. تدخّل في جلسة 20 أوت 1947، أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر " ليحتج على اللا مساواة التي هم ضحيتها ذوو المعاشات و المحاربين المسلمين " (Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, 1900).

[1] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951، و لكنه لم ينجح في الانتخابات الجزئية لـمجلس الجمهورية في جانفي 1954.
[2] - و أُعيد انتخابه نائبا لـعمالة وهران في تشريعيات 17 جوان 1951.

– محمد مختاري، من مواليد 1912 بـ سعيدة، معلم بالابتدائي، انضم لـ الحزب الشيوعي الجزائري، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة وهران[1]، عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، و المعاشات. و هو برلمانيا نشطا حيث كثيرا ما كان يساهم في أشغال البرلمان و خاصة في المسائل المتعلقة بـ الجزائر و بـ شمال إفريقيا و بـ الإتحاد الفرنسي، كما حدث في جلسات 19، 25 و 26 أوت 1947 أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر، و قد أداع العديد من التعديلات في صالح تعليم اللغة العربية، حق الانتخاب للمرأة المسلمة و الفصل بين الإسلام و الدولة. و قد صوّت ضد القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947 (Dictionnaire des parlementaires français 1940–1958, T. 5).

2-2 مجلس الجمهورية:

مثل عمالة وهران، في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين عبد القادر محداد، من مواليد 1896 بـ تلمسان، لسانس في الأدب، أستاذ اللغة العربية. انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946؛ كما انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في 8 ديسمبر 1946 على قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2]، و عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الدفاع الوطني و المالية. كثيرا ما كان يشارك في المسائل المتعلقة بتحرير الشعوب المُستعمرة و منها الجزائر. شارك في جلسة مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، و أداع تعديلا يقضي بتغيير المادة الأولى من ذلك القانون بالاعتراف بـ جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا (Dictionnaire des parlementaires français 1940–1958, T. 5, 1900).

ما يميز تمثيل عمالة وهران في البرلمان الفرنسي بين سنتي 1936–1954 ما يلي:

- لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول المسألة الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الجزائريين في البرلمان، و اقتصار ذلك على المستوطنين الأوربيين فقط، وهم أصحاب الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الإدارية و هو الأمر الذي يفسر حجم ضغوطات هذه الفئة و حرصها الكبير على ضرورة حماية و المحافظة على مصالحها و امتيازاتها و ذلك عن طريق العمل على المحافظة على الوضع الراهن و التصدي لاحتمال أي إصلاح أو تغيير في صورة الوضع القائم، و الجزائريون الذين يشكلون 5/6 من سكان الجزائر غير ممثلين في البرلمان، بينما يشكل المستوطنون 1/6 و حضورهم في البرلمان كامل و قوي.
- التمثيلية المحدودة للجزائريين في البرلمان الفرنسي بمعدل ثلاثة عشر أي بعشرة ممثلين في غرفة النواب و ثلاثة ممثلين في مجلس الشيوخ، و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد سكان الجزائر

[1] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951.
[2] - و قد استقال من مجلس الجمهورية في 9 ديسمبر 1947.

المقدر آنذاك بحوالي ستة ملايين نسمة، مما يجعلهم أقلية أمام ممثلي الفرنسيين في البرلمان، هذا في صورة ما إذا كانت وجهات نظرهم إيجابية فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية، و هو أمر مستبعد سيما و أنهم منتخبون أساسا من قبل المستوطنين و هو أيضا ما جعلهم يخضعون لضغوطاتهم التي تحركها مصالحهم و أغراضهم السياسية فضلا عن طريق امتيازاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإدارية...

- و من جهة أخرى إنه لمن الأوجب أن نسجل هنا هيمنة و سيطرة القوائم اليمينية الاستعمارية المحافظية على القوائم اليسارية " الإنسانية–التقدمية "، و قد بلغ عددهم احد عشر مقابل ثلاثة فقط من "الكتلة الوطنية"، و هو الأمر الذي يجعل التغيير الذي عرفته فرنسا بعد تشريعيات أفريل– مايو 1919 دون امتداد في الجزائر بل و من دون تأثير عليها.

التجربة المدنية السياسية الطويلة من خلال ما تقلده ممثلو الجزائر من وظائف و مسؤوليات سياسية و اقتصادية تجعلهم في مركز قوة أمام خصومهم، إذا كانت ثمة خصومية ، فهم مخلصون لمناصبهم و بذلك فهم أوفياء لسياساتهم مما يجعلهم محل ثقة لدى منتخبيهم من المستوطنين للحيلولة دون تمكين أي تغيير في الجزائر و هو " تقليد ثابت قلما توقف،جعل البرلمانيين الجزائريين يصوتون باستمرار و بوفاء لصالح كل الحكومات ... إنّ الثقة الكبيرة التي اكتسبوها بناء على وفائهم الثابت تسمح لهم بالاهتمام بصفة خاصة بالشؤون الجزائرية و العمل باستمرار في هذا لاتجاه ..." ,ROTH) .1936)

فما يمكن أن ينتظر منهم من إصلاحات ... بل و من " تنازلات "؟ ما يمكن أن تكون طبيعة وجهات نظرهم و مواقفهم؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من المطالب الجزائرية، من مطالب الاتجاه الإصلاحي و من نشاط الأمير خالد، بل و حتى من تمنيات الاتجاه الاندماجي و من نشاط ابن التهامي؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من القضية الجزائرية عامة؟ هل سيستند البرلمان الفرنسي، فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بـ "الأهالي المسلمين" الجزائريين التي سيسنّها، على مطالب الممثلين الشرعيين للحركة الوطنية الجزائرية أم فقط على التقارير الرسمية القائمة فقط على شهادات المنتخبين الإداريين أمام لجان التحقيق و على إرادة المستوطنين بواسطة ضغوطات نوابهم في البرلمان و توجيهات صحافتهم؟

ببليوغرافيا

1- BERGASSE Henri, Histoire de l'assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967, Paris, Payot, 1967.

2- CHEVALLIER Jean-Jacques, Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958, Paris, Armand Colin, 2001.

3- COLLOT Claude, Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), 3 Paris, CNRS, Alger, OPU, 1987.

4- GUEDRA Jacques- Binoche, "Les Elus de l'Algérie et des Colonies au Parlement (1871- 1940), In: Revue d'Histoire d'Outre- Mer, T. L.X.X.V, Paris , 1988,

6- Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990.

7- Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, Paris, La documentation française, 1992.

8- Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, Paris, La Documentation française, 1994.

9- Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, Paris, La Documentation française, 2001.

10- Dictionnaire des parlementaires français: 1940-1958,T. 5, Paris, La Documentation française, 2005.

11-.J.O.R.F, Débats Parlementaires, Assemblée, Séance du 22 aout 1947.

12- J.O.R.F, Ordonnances et Décrets, 17 aout 1945.

13- Institutions algériennes", In: Documents Algériens, n° 18, Série Politique, 20 aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949.

14- "Le Régime législatif de l'Algérie", In: Documents Algériens, n° 24, Série politique, 30 décembre 1949 , Alger, Imp. Officielle, 1950.

15- JULLIEN Charles-André, l'Afrique du nord en marche, 3e Ed, Paris, Julliard, 1972.

16- KADDACHE Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, T. 1, 1919-1951, Alger, S.N.E.D, 1980.

17- NOUSHI André, La Naissance du nationalisme algérien, Paris, éd. de minuit, 1962. -

18- ROTH Roger, La Réforme des pouvoirs publics en Algérie, Thèse de Droit, Paris 7è, 1936.